مداخلة لجنة حقوق الإنسان العربية
في اجتماع الجمعية العامة
للشبكة العربية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان
عمان ٢٦ يوليو/تموز ٢٠١٥

سعادة السيد/ رئيس الشبكة العربية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان
السيدات والسادة المحترمون أعضاء الجمعية العمومية للشبكة

يسعدني أن أمثل لجنة حقوق الإنسان العربية في هذا الاجتماع المهم، بعد تأطير ومأسسة التعاون بين اللجنة والشبكة، واسمحوا لى في البداية أن أعطى نبذة عن الميثاق العربي لحقوق الإنسان ولجنة حقوق الإنسان العربية. لقد أقر مجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة بتونس الميثاق العربي لحقوق الإنسان في ٢٣ مايو/آيار ٢٠٠٤، ودخل الميثاق حيز النفاذ في ١٦ مارس/آذار بعد مصادقة سبع دول عليه، وبموجب الميثاق أنشأت لجنة حقوق الإنسان العربية في العام ٢٠٠٩ وتختص بدراسة التقارير التى تقدمها الدول الأطراف للجنة بوصفها الآلية العربية التعاهدية لحقوق الإنسان، وقد بلغ عدد الدول الأطراف في الميثاق حتى الآن (١٤) أربعة عشر دولة عربية.

وتتولى اللجنة مراقبة التزام الدول بالحقوق والحريات الواردة في الميثاق، من خلال دراسة تقارير الدول الأطراف وتتألف اللجنة من سبعة أعضاء (بصفتهم الشخصية) تنتخبهم الدول الأطراف في الميثاق بالاقتراع السري على أن يكونوا من ذوي الخبرة والكفاءة العالية ويعملمون بتجرد ونزاهة، ويتمتع أعضاء اللجنة بالحصانة اللازمة لحمايتهم من أشكال المضايقات أو الضغوط، وقد ناقشت اللجنة حتى الآن تقارير سبع دول عربية ووضعت الملاحظات والتوصيات الختامية عليها، وهذه الدول هى: (الأردن، الجزائر، البحرين، قطر، الإمارات العراق، لبنان)، كما ورد إلى اللجنة مؤخراً التقرير الأول للسودان، والذي سيتم مناقشته خلال الفترة القادمة.

وقد أظهرت اللجنة عزمها على تعزيز احترام الحقوق الأساسية والحريات العامة الواردة في الميثاق العربي لحقوق الإنسان، وتواصل اللجنة حوارها التفاعلي مع الدول العربية الأطراف من خلال الحوار التفاعلي لمتابعة تنفيذ التوصيات التى أصدرتها اللجنة ووضعها موضوع التنفيذ.

السيدات والسادة المحترمون

نحن في لجنة حقوق الإنسان العربية نتطلع إلى تعزيز التعاون مع الشبكة في إطار دعم أواصر العمل العربي المشترك، وبناء على ذلك فأننا يمكن أن نتشارك في محاور عديدة بما يخدم حقوق الإنسان العربي، ومن تلك المحاور الممكنة للتعاون:

اولاً: متابعة تنفيذ التوصيات الصادرة عن اللجنة:

كما تعلمون فقد أصبحت قضية متابعة تنفيذ التوصيات الختامية الصادرة عن اللجان التعاهدية موضع إنشغال كبير على مستوى اللجان التعاهدية والمؤسسات الوطنية على حد سواء، ولذلك أقترح على الشبكة العربية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان بما تمثله من ثقل كبير على المستوى الإقليمي التعاون مع لجنة حقوق الإنسان العربية في متابعة تنفيذ التوصيات الختامية الصادرة عن اللجنة فيما يخص البلدان العربية الممثلة بمؤسسات في الشبكة وقدمت تقريرها الأول للجنة، وهي (الأردن، والبحرين، والجزائر، والسودان، والعراق وقطر).

وأقترح تنفيذا لهذا الغرض عقد جلسات متخصصة لفريق عمل فني لفحص هذه التوصيات وعمل **مرصد لمتابعة تنفيذ التوصيات** واختيار التوصيات التى يُرى أن لها أولوية للعمل للعمل على متابعة تنفيذها مع الحكومات وأصحاب المصلحة الآخرين في كل دولة طرف، وأتصور أن تتم متابعة تنفيذ التوصيات الواردة في الملاحظات والتوصيات الختامية على مستويين، المستوى الأول متابعة تنفيذ التوصيات بشكل عام من خلال إعداد التقارير الدورية اللاحقة من جانب الدول، والمستوى الثاني متابعة تنفيذ التوصيات بشكل مركز ومحدد من عمل نشط بالمساهمة مع الدول الأطراف.

أتصور أن مثل هذه الآلية من خلال التعاون التقني بين اللجنة وبين الشبكة ستساهم بلا شك في وضع الملاحظات والتوصيات الختامية موضع التطبيق، وفي توفير أرضية مشتركة بين اللجنة والشبكة والحكومات العربية والمؤسسات الوطنية ذات الصلة للوقوف على التحديات أمام إعمال الحقوق والحريات الواردة في الميثاق، والقدرة على بلورة مقاربات ومعايير عربية لحقوق الإنسان.

ثانياً: الدور المتوقع من المؤسسات الوطنية الأعضاء في الشبكة للحث على المصادقة وتقديم التقارير:

ان المؤسسات الوطنية الأعضاء في الشبكة بعضها ينتمي إلى دول مصادقة على الميثاق العربي لحقوق الإنسان ولم تقدم تقريرها الأول للجنة، وهي (فلسطين وليبيا).

وبعض المؤسسات الأعضاء ينتمي إلى دول غير مصادقة على الميثاق، وهي (تونس، وجيبوتي، وعُمان، ومصر، والمغرب وموريتانيا).

لذلك يمكن أن يتم التنسيق بين اللجنة والشبكة لحث الدول المصادقة على تقديم تقاريرها عن إعمال وتنفيذ الحقوق المنصوص عليها في الميثاق، وكذلك التنسيق لحث الدول غير المصادقة لاستكمال اجراءات انضمامها.

***